الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب

دراسة في الاسباب والتجليات

أ. الامين سويقات
جامعة قاصدي مرباح ورقلة- (الجزائر)

الملخص :

لقد تفشت ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب بشكل جعلها من اهم سمات الممارسة الحزبية في البلدين ، وهذا لعدة اسباب منها ماهو خارجي يتجسد خصوصا في طبيعة النظام السياسي ورؤيته لدور الاحزاب السياسية واهميته ، وتدخلاته الرامية الى التحكم في المشهد الحزبي ، بالإضافة الى عوامل داخلية مرتبطة خصوصا بغياب الديمقراطية داخل الاحزاب التي جاءت نتيجة ترسبات تاريخية وثقافية وتتجلى في اختلالات تنظيمية لا تسمح بالتعدد الفكري وحرية التعبير عن الراي والمساهمة في صناعة القرار، وتحول دون تكافئ الفرص في الوصول الى مواقع القيادة وتقلد المسؤوليات الانتخابية والتنفيذية .

ومن اخطر مظاهر الانشقاقات الحزبية ما يسمى بالتجوال السياسي المتمثل في تغيير النواب لانتماءاتهم الحزبية التي كانت سببا في وصولهم الى المؤسسة التشريعية ،مما يتسبب في اختلالات خطيرة على مستوى موازين القوى في البرلمان باعتبار عدد النواب المنتمين للحزب او الكتلة هو المعيار المؤسسي لتشكيل الهياكل البرلمانية ، كما انها تؤدي الى اضعاف الاحزاب السياسية وتشكك في مصداقية الانتخابات وشرعية النظام بأكمله .

الكلمات المفتاحية : الانشقاق الحزبي ، الديمقراطية داخل الاحزاب ، القانون الاساسي ، الهيكل التنظيمي، المؤتمر ، التجوال السياسي.

Abstract:

We can argue that, dissidence from political parties become remarkably a common phenomenon of political life in Algeria and Morocco, we can notice also that different aspects have been drawn the causes of the outspread of this phenomenon in the two countries, in particular, political system characteristics in those countries contribute its power to conduct political parties' sphere severely. In other words, political dissidence from political parties is a reflection to several fragilities within political structure of parties, such absence of democracy rituals in their organizational behavior.

Otherwise, there have been many concerns emerged within political parliamentary in Algeria and Morocco, those concerns came from political itinerancy of parliament members, and its comprehensive impacts over the whole political process and institutions, and threatens also the credibility of political system itself.

Keywords: Dissidence from political parties, Democracy within political parties, Organizational structure, Congress, Fundamental law, Political itinerancy.

مقدمة :

تعود الجذور التاريخية للعمل الحزبي في الجزائر والمغرب الى العهد الاستعماري ،عندما كان احد اشكال المقاومة والمطالبة بحقوق الشعبين ، حيث شهدت الجزائر تأسيس اول تنظيم سياسي ممثلا في "حزب الشباب الجزائري " سنة 1919 من طرف الامير خالد ، وتأسس اول حزب سياسي في المغرب وهو " كتلة العمل الوطني " سنة 1934 .

وبعد الاستقلال اختلفت نظرة النظامين السياسيين في البلدين للنظام الحزبي ، ففي الوقت الذي تبنى فيه المغرب نظاما يقوم على تعدد الاحزاب اختارت الجزائر الاحادية الحزبية الى غاية المصادقة على دستور 1989 الذي انهى العمل بالنظام الاشتراكي واسس للتعددية الحزبية.

واذا كانت الأحزاب السياسية تعتبر إحدى أهم مؤسسات الأنظمة السياسية الديمقراطية بحكم الوظائف التي تقوم بها وتؤثر من خلالها في أدائها ، فان عوامل كثيرة حالت دون قيامها بدورها على أكمل وجه في الجزائر والمغرب، ومن أهمها ظاهرة الانشقاق التي أصبحت احدى السمات الأساسية للممارسة الحزبية في البلدين .

فما هو الانشقاق الحزبي ؟ وما هي الأسباب التي أدت الى تنامي النزعة الانشطارية في الأحزاب السياسية في الجزائر والمغرب ؟ وما هي تجلياتها ؟ وما هي الحلول المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة؟

مفهوم الانشقاق الحزبي : يعرف الانشقاق الحزبي بأنه أحد أوجه الصراع السياسي على المستوى الداخلي للحزب يظهر من خلال احداث شرخ داخل الحزب الأم يؤدي الى ظهور حزب أو عدة أحزاب.[1]

وظاهرة الانشقاقات والتكتلات داخل الاحزاب السياسية حسب "موريس دوفرجيه" لا تعتبر مؤشرا يعبر عن حرية المنخرطين وضعف سلطة القيادة ، وانما يعبر عن الاختلاف في الآراء داخل الطبقة القائدة ، حيث تصبح كل عصبة من هذه العصب تمثل هيئة سلطوية تتشكل من التفاف مجموعة من المؤيدين حول بعض القادة ، وبالتالي فهم يخضعون لانضباط لا يقل عن الانضباط الذي يوجد داخل الحزب ، مما يجعل الديمقراطية مهددة من البنية الداخلية للأحزاب التي تتميز بطبيعتها العسكرية والدينية والشمولية احيانا.

وتوصل الباحث الايطالي "انجيلوبانيبيانكو" الى أن الاحزاب الكبرى تشهد صراعات على السلطة ، ويسمي النخب المتحكمة في العوامل التي تهدد بقاء واستقرار التنظيم ب "الائتلاف المسيطر" الذي يمكن ان يجمع قادة مختلف المستويات في الحزب ، وأن درجة انسجام هذا الائتلاف هي التي تحدد شدة انقسام الحزب ، مما يعني ان التعدد الفكري داخل الحزب الذي يسمح بتعدد التيارات والأطياف ويضمن لها حرية التعبير في شكل اتجاهات معترف بها داخليا يعبر عن ظاهرة صحية تدل على تعدد الرؤى حول مختلف القضايا السياسية ، إلا أن تحولها الى أجنحة تتصارع على النفوذ سيهدد تماسك الحزب ويكون سببا في انشقاقه .[2]

أسباب الانشقاقات: تختلف أسباب الانشقاقات الحزبية من حزب الى اخر ومن حالة الى اخرى ، ومن أهمها :

أولا : العوامل التاريخية والثقافية : تلعب العوامل الثقافية والتاريخية دورا هاما في عملية الانشقاقات الحزبية ، لأن ثقافة الانقسام متأصلة في المجتمعين الجزائري والمغربي ، بل انها تكون احدى مميزاته الاساسيين ، فالمجتمعان مبنيان على أسس قبلية وعشائرية لها انعكاساتها الواضحة على السلوك السياسي تتجلى على الخصوص في الانتماء الحزبي والترشيح والتصويت الانتخابي .

كما أن العوامل التاريخية تفسر في كثير من الأحيان هذه الميولات الانشطارية ، حيث لم تسلم الاحزاب السياسية من داء التفكك حتى في مرحلة الحركة الوطنية عندما كان العمل الحزبي أحد اليات مقاومة الاستعمار . فحزب " نجم شمال افريقيا" مثلا الذي تأسس في مارس 1929 برئاسة " مصالي الحاج " ، عرف عدة انشقاقات بعد ان تحول الى " حزب الشعب " ، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " التي عرفت بدورها صراعات نتج عنها انقسام الحزب الى جناحين هما : المصاليون والمركزيون .[3]

كما ان الانشقاقات التي عرفها "حزب الاستقلال " تعود بداياتها الاولى لمسلسل الصراعات التي عرفها الحزب منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي بين التيار المحافظ بزعامة "بلافريج" و"علال الفاسي "و "اليزيدي "والتيار الراديكالي بزعامة "المهدي بن بركة "و"عبد الله ابراهيم" و"عبد الرحيم بوعبيد".[4]

ثانيا: العوامل الشخصية: تعتبر الدوافع الشخصية من اهم عوامل الانشقاق ، ويمكن ارجاعها الى عاملين اساسيين هم : شخصنة السلطة والبحث عن النفوذ والمناصب .

1 . شخصنة السلطة : من اكبر المظاهر السلبية التي اصبحت تميز الاجهزة القيادية للأحزاب السياسية شخصنة السلطة ، حيث تحول الحزب الى زعيم يجسد الحزب ويمثل الشخصية المحورية التي يدورحولها ، فهو القائد الملهم

الذي لا يمكن ان ترد كلمته ولا تناقش قراراته بشكل يكسبه هالة سياسية وقداسة تجعله بمنأى عن المحاسبة وتكسبه المناعة التي تؤدي الى خلوده في المنصب الذي لا يبعده عنه إلا الموت .

وفي وصفه للظاهرة يقول محمد الوزاني رئيس " حزب الشورى والاستقلال " المغربي : " قد تصاب الاحزاب بآفات نذكر منها ما يتمثل في بعض الاعضاء ممن يحشرون في زمرة المستكبرين في الارض ....يظنون أنهم يؤلفون ارستقراطية في الحزب ، وأنهم فوق أنظمته ورجاله ، وأنهم ليسوا ملزمين كغيرهم من الاعضاء والقادة بتنفيذ المقررات ، وأنه لا قيمة في نظرهم لأغلبية ولا اجماع ، فهم في وهمهم كل شيء وليس غيرهم بشيء مطلقا ، وهم قوم ضروريون في الحزب وأنهم لا يقاسون بأحد ، ولا يعوضهم احد ..." . وبذلك يتحول الحزب السياسي الى ما يشبه القبيلة او الطريقة الصوفية حيث يصبح رئيس الحزب الشيخ الذي يتمحور حوله الحزب . [5]

كما ان شخصنة السلطة متجذرة في الممارسة الحزبية في الجزائر ، حتى أن الاحزاب ارتبطت بأسماء مؤسسيها : حزب ايت احمد ، حزب نحناح ، حزب جاب الله .....

ويمكن ارجاع شخصنة السلطة الى عدة اسباب اهمها:

ا - ورثت الاحزاب السياسية تمجيد وتخليد الزعيم من البنية الاجتماعية والدينية التقليدية المبنية على شخصية الشيخ . حيث تعتبر المشيخة هي المحرك الرئيس لسلوك الزوايا والطرق والحركات الاصلاحية ، كما ان العرش والجهة والقبيلة ما زالت محددا أساسيا في العلاقات الاجتماعية ، وتتعدى ذلك بكونها رقما مهما في المعادلة السياسية خاصة في ما يتعلق بدعم شرعية النظام ، والتأثير في نتائج الانتخابات .

ب - الشعور المبني على الاعتراف للزعيم بفضله في تأسيس الحزب ونضاله من اجله ، خصوصا اذا كان الحزب مر بمرحلة العمل السري وتعرض للتضيق والاعتقال والتعذيب مما يعطيه احقيةالبقاء على رأسه ما دام يرغب في ذلك.

3 - الاعتقاد ان القائد هو الشخص الوحيد القادر على جمع المناضلين حوله ، خصوصا مح التجارب التي تظهر تشتت بعض الاحزاب او ضعفها بمجرد وفاة مؤسسها .[6]

وباستقراء مسار القيادات الحزبية في البلدين نلاحظ خلود بعض الزعماء في مناصبهم .

ففي الجزائر بقي " حسين ايت احمد " الذي أسس جبهة القوى الاشتراكية على راس الحزب لمدة تفوق الاربعين سنة ، ومحفوظ نحناح عمر في قيادة حركة مجتمع السلم منذ تأسيسها الى غاية وفاته ، ولويزة حنون تراس حزب العمال منذ تاسيسه في جوان 1990 الى اليوم .[7]

اما في المغرب فان " عبد الرحيم بوعبيد " الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي بقي على رأس الحزب من سنة 1975 الى غاية وفاته سنة 1992 و " علي يعتة " لم يغادر منصبه كامين عام لحزب التقدم والاشتراكية الا بوفاته سنة 1997 ونفس الشيء بالنسبة ل " المعطي بوعبيد " رئيس الاتحاد الدستوري الذي بقي في منصبه الى ان توفي سنة 1996 .[8]

كما ان الظاهرة قد تأخذ شكلا اخر فتنتقل من سيطرة شخص واحد الى سيطرة القلة التي يفسرها "موريس دوفرجيه" بكون البنية الداخلية لهذه الاحزاب اوطوقراطية واوليغارشية، لان قادتها لم تنتخبهم قواعد الحزب، وحتى في حالة انتخابهم فان الاوليغارشية الحزبية تتسع ولكنها لا تصبح ديمقراطية ، لان سيطرة قادة الاحزاب على الناخبين والمنخرطين والبرلمانيين تؤدي في اغلب الاحيان الى الانتقال من ديمقراطية حكم الشعب الى حكم الاحزاب. [9]

2 . **البحث عن المناصب والسلطة والنفوذ** : يعتبر السعي لشغل مناصب قيادية في الحزب ، والترشح في قوائمه الانتخابية ، والتعيين بواسطته في وظائف تنفيذية أحد أهم أهداف الانضمام للحزب وحق مشروع لكل مناضل ، الا أن ذلك يصطدم بعوائق قد تكون موضوعية أحيانا ، وغير موضوعية في كثير من الأحيان. وهذا ما يفسر ارتباط العديد من حالات الانشقاق بالمواعيد الانتخابية ، حيث يلجا بعض المناضلين والقياديين الى تأسيس احزاب جديدة او الالتحاق

بأحزاب اخرى او الدخول في قوائم حرة ، او العمل لصالح احزاب منافسة دون الترشح انتقاما من احـزابهم الاصـلية وتحضيرا للاستحقاقات القادمة ، رفضا لما يسمى " الديمقراطية الوصائية " التي تعتمد في رايهم على معيـار الـولاء والطاعة والمحسوبية وحتى الرشوة.

ففي الانتخابات التشريعية في الجزائر سنة 2007 عرف التجمع الوطني الديمقراطي مثلا حركة انشقاق اسـتفاد منها شريكه في التحالف الرئاسي جبهة التحرير الوطني وهو ما اعتبر هجرة سياسية معاكسة لتلك التي حدثت قبل عشر سنوات بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 1997.

فعلى سبيل المثال لا الحصر دعت مجموعة من الاعضاء المؤسسين و المنتخبين المحليين واعضـاء الاسـرة الثورية المنخرطين في الأرندي بولاية الوادي الى مقاطعة قائمة التجمع والتصويت لصالح قائمة حزب جبهة التحريـر الوطني ، حيث جاء في بيان أصدرته المجموعة : " ... نعلن رسميا عن تبرئة ذمتنا من قائمة الحـزب ...التـي تـم وضعها بطريقة سرية واحادية ومشبوهة دون استشارة القواعد والهياكل الحزبية ....ونعلن دعمنا لقائمة الكفاءات التـي اختارتها جبهة التحرير الوطني بالوادي وندعو بالمناسبة كافة المواطنين والمخلصين وأعضاء الاسـرة الثوريـة الـى التصويت يوم 7 ماي على قائمة جبهة التحرير الوطني "[10]

كما عرفت عدة أحزاب حركة استقالات جماعية خلال الفترة السابقة لهذه الانتخابات مـن بينهـا اقـدام سـتة مترشحين على الانسحابمن قائمة حركة الوفاق الوطني في ولاية المدية متهمين أطرافا في أعلى هرم الحزب بالتلاعـب ، واتهام متصدر قائمتهم بالتواطؤ مع جهات مسؤولة ، كما استقالت مناضلتان وعضو في المجلـس الشـعبي الـولائي للعاصمة عن حزب العمال لأسباب تنظيمية وسياسية ، واعلن 125 مناضلا من حزب الأرندي بولايـة البليـدة عـن استقالتهم بعد شهر من الانتخابات .[11]

ونفس الظاهرة عرفتها الاحزاب السياسية المغربية ، ومن بينها " الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية " الذي شهد عدة انشقاقات ارتبطت بالمواعيد الانتخابية ، حيث انشق عنه الاتحاد الاشتراكي : اللجنة الادارية التي كونت في ما بعد حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي سنة واحدة قبل انتخابات 1984 .

كما تعرض الحزب لحركة انشقاق اخرى سنة واحدة قبل انتخابات 2002 حيث تمردت مجموعة من مناضـليه الذين أسسوا في ما بعد حزب المؤتمر الوطني الاتحادي وجمعية الوفاء الديمقراطية التي اندمجت مع تنظيمات يسـارية اخرى مشكلة الحزب الاشتراكي الموحد .

نفس الشي ء تكرر قبل انتخابات 2007 حيث انشق عن الحزب مجموعة أسست الحزب العمالي المغربي .

وعرفت الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بالمغرب ميلاد اثني عشر (12) حزبا نصفها جاء نتيجة انشقاق ، أما انتخابات 2007 فشهدت ظهور ثمانية احزاب جديدة من بينها ستة جاءت نتيجة انشـقاقات عـن احزاب اخرى .[12]

كما شهدت الانتخابات التشريعية 2002 مشاركة 27 حزبا سياسيا سبعة منها تأسست قبل الانتخابات بفترة وجيز ، وهي تمثل نسبة 27 بالمائة من مجموع الاحزاب المشاركة .[13]

وتتجلى ظاهرة تغليب الدوافع الشخصية اكثر في استحقاقات التجديد النصفي لأعضاء مجلـس الامـة ، حيـث يصوت منتخبون في أحزاب معينة لصالح مرشحي احزاب اخرى مقابل رشاوى ومكاسب مادية .

فحزب جبهة التحرير الوطني مثلا ورغم امتلاكه لأغلبية مريحة في عدد المنتخبين المحليين الاأنه لـم يحصـل سوى على 17 مقعدا في انتخابات 2012 وحل ثانيا خلف غريمه التقليدي التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصـد 24 مقعدا .

وترجع أسباب هذا التراجع حسب الامين العام للحزب" عبد العزيز بلخادم " الى " العروشية " و " الجهوية " و " الفلوس " وهدد من يتعامل بهده الاساليب بالإقصاء من الحزب ، وابدى غضبه لفقدان حزبه لمقاعد كانت في متناوله حيث قال : " لدي بعض المأخذ على انتخابات مجلس الامة ، وتحديدا على بعض الامناء ، فانا لا يغضبني اننا خسرنا في الاماكن التي يحكمها ميزان القوة ، ولكن ان نخسر نتيجة عدم الانضباط او قلة اهتمام من جانب منتخبينا ومسؤولينا فهذه تتطلب المحاسبة عليها " . واتهم " بلخادم " مسؤولين في حزبه بالعمل ضده في هذا الاستحقاق الانتخابي حيث قال : " هناك أعضاء قياديون تصرفوا ضد مصلحة الافلان ".[14]

كما فسر عبد الرحمن بلعياط القيادي في الافلان هذه النتيجة بغياب الالتزام الحزبي والنضالي بالإضافة الى الرشوة (الشكارة) الذي اصبحت المتغير الثابت في كافة الاستحقاقات الأخيرة . وقد اكدت بعض الاوساط ان سعر الصوت الواحد قد وصل الى خمسين مليون سنتيم .[15]

وقد اعتبر بعض السياسيين ما حدث للحزب في ولاية "اليزي " مثلاخيانة من طرف منتخبيه الذين نالوا تزكيته خلال الانتخابات المحلية ، حيث حصل الحزب في انتخابات مجلس الامة على 14 صوتا رغم انه ممثل في المجالس المحلية ب 36 منتخبا . وعند انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي حصل مرشح الافلان على 8 اصوات من بين 11 يمثلون الحزب في المجلس .[16]

ثالثا : العوامل التنظيمية

تتحكم العوامل التنظيمية في طبيعة السلطة ونمط توزيعها وانتشارها وطريقة تشكيلها ، وتتحدد بالعناصر التالية :

ا – العلاقة بين هياكل الحزب : لكل حزب سياسي قانون اساسي يحدد هياكله على المستويين المركزي والمحلي ويوزع اختصاصاتها ويحدد العلاقة بينها وطريقة انشائها وتسييرها وتعيين قيادتها ، .

ففي الجزائر و المغرب تتكون الهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية من اجهزة محلية واخرى مركزية . الى جانب ذلك حرصت الاحزاب المغربية على انشاء منظمات قطاعية موازية في شكل منظمات شبابية ونسائية ونقابية .[17]

وعلى نقيض ذلك جاء القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية في الجزائر ليمنع بشكل قطعي انشاء الاحزاب لهذه التنظيمات حيث نصت المادة 50 من القانون على انه " لا يمكن ان يكون للحزب السياسي ارتباط عضوي او تبعي او رقابي مع نقابة او جمعية او منظمة اخرى ليس لها طابع سياسي ". مما يؤدي الى عزل الحزب عن روافده المتمثلة في الجمعيات والنقابات والمنظمات الطلابية التي غالبا ما تكون مشتلة لتكوين الاطارات المستقبلية من جهة، ومن جهة اخرى حرمانه من وعاء انتخابي واسع يمكنه ان يكون عاملا مرجحا في الاستحقاقات الانتخابية [18].

الا ان اغلب المكاتب الحزبية على المستوى المحلي لا تفتح ولا تنشط الا في مواسم الانتخابات مما ادى الى ضعف مشاركة المستويات القاعدية والوسطى في صناعة القرار.[19]

ورغم ان قوانين الاحزاب السياسية في البلدين تؤكد على ضرورة اعتماد الوسائل الديمقراطية لتولي المناصب القيادية عبر كل المستويات فان الممارسة الفعلية في كثير من الاحيان تنحو نحو التحايل على النصوص واعتماد اساليب تخدم مصالح القادة .

فالمادة 19 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية في الجزائر لسنة 1997 تنص على مايلي : " يصادق المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي على قانونه الاساسي الذي ينبغي ان ينص وجوباعلى العناصر التالية : اسس الحزب واهدافه ،تشكيلة هيئة المداولة ،تشكيلة الهيئة التنفيذية وكيفيات انتخابها وتجديدها ومدة عهدتها والتنظيم الداخلي ..." والمادة 20 من نفس القانون تلزم الحزب بان "يصرح بكل تغيير لأعضاء القيادة او التسيير الذين انتخبهم قانونا وبكل تعديل في قانونه الأساسي وبكل انشاء لهياكل محلية جديدة خلال شهر على الاكثر من تاريخ التغيير". [20].

كما ان القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية لسنة 2011 اكد في مادته 38 على انه " يجب ان تتم ادارة وقيادة الاحزاب السياسية بواسطة أجهزة منتخبة مركزيا ومحليا على اسس ديمقراطية قائمة على الاختيار الحر للمنخرطين ويتم تجديدها في اطار شفاف .. " وجاء في المادة 45 من نفس القانون : "يحدد القانون الاساسي صلاحيات هيئات الحزب وكيفيات تنظيمها وسيرها وفق المبادئ الديمقراطية " ، اما المادة 46 فنصت على ان "يلتزم الحزب السياسي في اطار نشاطه باحترام المبادئ والاهداف الاتية :....ممارسة النهج الديمقراطي في مساره ..."[21]

اما قوانين الاحزاب السياسية في المغرب فكانت أكثر دقة حيث خصص قانون 2006 الباب الثالث للأنظمة الاساسية للأحزاب السياسية وتنظيمها وتسييرها ، اذ ألزمت المادة 20 كل حزب سياسي بان يكون له برنامج ونظام اساسي ونظام داخلي مكتوبين ، ونصت المادة 21 ان على الحزب السياسي ان ينظم ويسير على مبادئ ديمقراطية تسمح لجميع الاعضاء بالمشاركة في ادارة مختلف الاجهزة .

كما ان المادة 24 من نفس القانون ألزمت الاحزاب السياسية بأن تكون طريقة اختيار مرشحيها لمختلف الاستشارات الانتخابية مبنية على مبادئ ديمقراطية والزمت المادة 25 ان تتضمن الانظمة الداخلية طريقة الاختيار والاجهزة المكلفة بذلك .[22]

وتم التأكيد على نفس الشروط في قانون الاحزاب السياسية لسنة 2011 مع بعض الاضافات اهمها ماجاء في المادة 25 التي تفرض على الحزب مراعاة مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير شؤونه ، ولا سيما مبادئ الشفافية والمسؤولية والمحاسبة .والزمت المادة 29 الاحزاب السياسية بان تضمن نظامها الاساسي :اختصاصات وتأليف مختلف الاجهزة ودورات انعقادها، مدة الانتداب الخاصة بالمسؤوليات داخل اجهزة الحزب وعدد الانتدابات التي لا يجوز تجاوزها . العقوبات التأديبية والاسباب المبررة لاتخاذها واجهزة الحزب صاحبة الاختصاص في اتخاذها ، وجوب وجود لجنة مكلفة بالتحكيم .....[23]

أما كيفية انشاء هذه الاجهزة فرغم الالتزام الشكلي بالمبادئ الديمقراطية واعتماد الانتخاب كوسيلة للوصول الى المناصب في ظل احترام القانون الاساسي والنظام الداخلي فان الممارسة الواقعية تفرغها من مضمونها وتتحايل في تطبيقها لتقترب من اسلوب التعيين الذي يتجلى في ما يلي :

1. تقوم لجنة الترشيحات بإعداد قائمة تتم تزكيتها بالمصادقة عليها برفع الايدي من طرف المؤتمرين.
2. اعطاء صلاحيات للأمناء العامين لتعيين حصة وطنية ، او اعتبار فئة معينة اعضاء بقوة القانون ، كالمنتخبين ، او مسؤولي القطاعات والمنظمات الموازية .
3. في اغلب الاحيان يكون المؤتمرون الذين يخول لهم حق التصويت اعضاء بحكم القانون بحكم صفتهم الانتخابية او التنفيذية او اعضاء معينون وليسوا منتخبين من القواعد.
4. اسلوب الانتخابات في بعض الاحزاب لا يشمل جميع المستويات ، ففي بعض الاحزاب ينتخب أعضاء المجلس الوطني الذي يتولى أعضاء المكتب الوطني .
5. ان عملية التصويت تسبقها عادة تحضيرات وترتيبات استباقية لتجنب حدوث اي مفاجأة ، فحزب الاتحاد الاشتراكي سبقت عملية انتخاب مكتبه السياسي خلال مؤتمره السابع اجتماعات للقيادة السابقة كان الغرض منها الاتفاق على قائمة مرشحين تتم التعبئة لصالحهم ، مما ادى الى افراز مكتب سياسي يتكون من جميع اعضاء المكتب السياسي السابق ما عدا اربعة ، اثنان فضلا عدم الترشح والاخران لم يحصلا على الاصوات الكافية . وعندما حاول الحزب التخلي على قاعدة الترتيبات القبلية واللجوء الى الانتخاب توقفت الجولة الاولى بسبب الخلافات الحادة التي اضطرت المؤتمرين الى اللجوء الى جولة ثانية لم تنجح الابعد أن توافقت القيادة السابقة على التخلي على نمط الاقتراع باللائحة .[24]

وعندما لجا عبد الحميد مهري للانتخاب فقد منصبه كأمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1996 ، ونفس المصير لقيه عبد العزيز بلخادم بعد 17 عاما حينما أبعدته اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني من الامانة العامة للحزب بفارق اربعة اصوات . وقد عبر بلخادم عن افتخاره بالسير الحسن للعملية قائلا " مبروك على الجبهة ، لقد كرست ممارسة الديمقراطية ، هذه هي المنافسة الديمقراطية التي يجب ان نكرسها واتمنى ان يوفق من يخلفني "[25]

2 . عدم احترام دورية انعقاد المؤتمر :تحمل دورية انعقاد المؤتمر ثلاث دلالات هي :

دلالات قانونية : تعبر عن احترام القانون الاساسي .

دلالات سوسيولوجية : تتمثل في تمكين القواعد الحزبية من ممارسة حقها في انتخاب اجهزة الحزب وتحديد سياسته العامة .

دلالات سياسية : تتمثل في تجسيد فكرة التناوب وتجديد النخب .

الا ان الواقع اثبت ان الاحزاب لا تحترم دورية المؤتمرات وتخضعها لحسابات سياسية وشخصية مما يجعلها فاقدة لدلالاتها القانونية والسياسية والسوسيولوجية ، وحتى في حالة احترامها شكليا فإنها غالبا ما تكرس الامر الواقع لخدمة مصالح الاعضاء القيادين مما يؤدي الى :

ا - بروز حركة اعتراض قوية داخل الاحزاب تعبر عن عدم رضاها اما على الطريقة التي يتم بها التحضير للمؤتمر واما على الكيفية التي تم بها اعتماد الاجهزة المسيرة واما على نتائج المؤتمر وعدم تمكن بعض الاعضاء من الوصول الى الجهاز الوطني للحزب مما يؤدي الى الانشقاق .

ب - ضعف نسبة التجديد في الاجهزة الحزبية التي تتجلى في ثلاثة جوانب هي :

– الابقاء على نفس الرؤساء .

– اعادة انتخاب الاعضاء القدامى .

– اللجوء الى توسيع العضوية في الاجهزة لضمان بقاء القدامى وامتصاص غضب الجدد .

ج – اغلب المؤتمرات كان من بين أهم اهدافها التحضير للانتخابات ، الا انها تؤدي في كثير من الاحيان الى مزيد من التشتت مما يجعل الاحزاب تدخل الانتخابات منقسمة ..[26]

رابعا : العوامل الخارجية : رغم ان قيادات الاحزاب السياسية في تفسيرها للظاهرة تبرئ نفسها وترجع اسباب اتخاذ المنشقين عنها الى اطماع شخصية تحركها مؤامرات خارجية ، الا ان هذا لا ينفي وجود أياد خارجية وراء العديد من حالات الانشقاق .

فالسلطة السياسية عندما تشعر بتنامي قوة اي حزب سياسي بشكل يتحول فيه الى هيئة مراقبة لها ، فإنها تسعى الى تشتيته بتشجيع المنشقين ودعمهم ، خاصة عندما يتعلق الامر بالأحزاب ذات التأثير الهام في الحياة السياسية .[27]

كما ان السلطة تكافئ كل من ينشق عن احزاب المعارضة بمنحهم مناصب في الدولة .[28] فترقية عبد الوهاب دربال والحبيب ادمي القياديين في حركة النهضة ذات التوجه الاسلامي الى منصب وزير جاء بعد قيادتهما لحركة تمرد ضد رئيس الحركة ومؤسسها "عبد الله جاب الله "ادت الى انسحابه منها ، كما ان ضم القياديين في حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية الذي يحسب على التيار العلماني" خليدة تومي " و " عمارة بن يونس " جاء على اثر انشقاقها عن الحزب .

وحتى حركات التمرد التي عرفتها بعض الاحزاب وخاصة الدائرة في فلك السلطة و الرامية الى ابعاد قياديها خاصة ابعاد " عبد العزيز بلخادم" و"احمد أويحي" من حزبي السلطة جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني

الديمقراطي تدخل ضمن مخطط عام جاء في اعقاب ما سمي بالربيع العربي الذي دق ناقوس الخطر ورسخ الشعور بضرورة التغيير السلمي التي اعلنه الرئيس بوتفليقة من سطيف بإبعاد الوجوه القديمة من المشهد السياسي ، وهو ما يفسر نداءات الترحيل الطوعي لهؤلاء التي تؤكد ان " الجهة التي تدير عملية ترحيل - جيل طاب جنانو - لا تريد بالضرورة ان تترك لمؤسسات الاحزاب ادارة عملية التطهير الذاتي بالطرق الديمقراطية عبر مؤسسات الاحزاب ، لان الامر يتعدى مجرد ترحيل رؤوس احزاب الموالاة الى خلق واقع جديد داخل المشهد السياسي " .[29]

ويقول " حملاوي عكوشي " الامين العام لحركة الاصلاح الوطني بان السلطة تبحث عن الجديد الذي يخدمها ، وان الربيع العربي في الجزائر سيمس قياديين في السلطة التي تفكر في الانسجام مع التغيير الذي لا يتحقق في ظل بقاء بلخادم على راس الافلان واويحي على راس الارندي لان دورهما انتهى .

وحركات التمرد التي اطاحت ببلخادم واويحي حسب " فاتح ربيعي " الامين العام لحركة النهضة تدخل ضمن مخطط تغيير واجهة النظام الذي سيتم تجسيده من خلال تعديل دستوري على المقاس وتنظيم انتخابات رئاسية مغلقة ، واعتبر احزاب الموالاة خاضعة لإملاءات فوقية واوامر بموجبها تنتهي مهمة مسؤوليها . [30]

وعلى غرار ما حدث في جبهة التحرير الوطني بإبعاد "عبد العزيز بلخادم "من الامانة العامة بعد حركة تمرد واسعة ، لقي "احمد اويحي" نفس المصير بعد تمرد العديد من اطارات الحزب عليه في حركة تقويمية واتهامه بانه كان وراء تقهقر الحزب في الانتخابات وتحويل الحزب حسب القيادية المعارضة " نورية حفصي " الى حزب دكتاتوري ، وحزب لتقاسم الريع والمتاجرة في القوائم من طرف اصحاب المال القذر .[31]

و حسب " الطاهر بن بعيبش" الامين العام السابق للتجمع الوطني الديمقراطي الذي اطاح به اويحي وجماعته سنة 1999 بحركة انقلابية ، فان استقالة اويحي بعد اشتداد المعارضة جاءت بعد ان ادرك كيف تسير الامور في دواليب السلطة وهو العارف بخباياها . مضيفا : " ان الاطراف التي مكنته من تولي القيادة هي نفسها من دفعت به اليوم للتنحي من منصبه ".[32]

كما ان الانشقاقات التي مست " حزب الاستقلال" لا يمكن فصلها عن الصراع الذي ميز علاقة الحزب بالمخزن في ظل سعي الحزب لاحتكار المشهد الحزبي والدفاع عن احقيته بان يكون الحزب الوحيد على غرار الاحزاب التي قادت الحركة التحريرية ضد الاستعمار في اغلب الدول .

فقد عرف الحزب في الوقت الذي كانت علاقة التوتر بينه وبين المخزن في اوجها ما يسمى بانتفاضة 25 يناير 1959 التي افضت الى تأسيس الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال معلنة خروجها عن اللجنة التنفيذية للحزب ، التي بررت اسباب الانشقاق في البيان الذي جاء فيه : " ...يتأسف عن عجز اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الذي يترك فراغا خطيرا في قيادة الحزب ، كما يندد بفقدان الشعور عند بعض اعضائها الذين اصبحوا يعتبرون تراث الحزب ملكا شخصيا ويستغلونه استغلالا يتجاوز الحدود ويتنافس احيانا مع المصلحة الوطنية ... " [33]

من اخطر مظاهر الانشقاقات الحزبية ظاهرة التجوال السياسي او ما يسمى بظاهرة "البرلمانيين الرحل" التي تعني انتقال النائب من كتلة برلمانية الى اخرى داخل مؤسسة البرلمان .[34]

وبدراسة حركة الانتقال بين الاحزاب خلال العهدتين السابقتين لمنع التجوال السياسي في الجزائر والمغرب نسجل ما يلي :

في الجزائر :خلال العهدة 2007 – 2012 غير 69 نائبا انتماءاتهم الحزبية موزعين على الاحزاب التالية :

عدد النواب الذين التحقوا بحزب جبهة التحرير الوطني : 32 نائبا

عدد النواب الذين التحقوا بحزب التجمع الوطني الديمقراطي : 15 نائبا

عدد النواب الذين التحقوا بالجبهة الوطنية الجزائرية : 09 نواب .

عدد النواب الذين التحقوا بالأحرار : 01 انشق عن الحركة الوطنية للأمل .

عدد النواب الذين انسحبوا من مجموعاتهم ولم يلتحقوا بأية مجموعة :12 نائبا

ويلخص الجدول التالي اهم الاحزاب المستفيدة من التجوال السياسي خلال عهدة 2007 – 2012 وهي على الترتيب [35]:

الحزب	عد الانتقالات الى الحزب (+)	عدد الانتقالات من الحزب (-)	الزيادة في عدد نواب الحزب
جبهة التحرير الوطني	32	2	30
التجمع الوطني الديمقراطي	15	2	13
الجبهة الوطنية الجزائرية	09	02	07

ويبين الجدول التالي اهم الاحزاب التي خسرت من عملية التجوال السياسي في عهدة 2007 – 2012 وهي :[36]

الحزب	عد الانتقالات الى الحزب (+)	عدد الانتقالات من الحزب (-)	النقصان في عدد نواب الحزب
كتلة الاحرار	01	17	16
حزب العمال	00	15	15
الحركة الوطنية للطبيعة والنمو	00	05	05
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	00	04	04
حركة الوفاق الوطني	00	03	03
الجبهة الوطنية للاحرار من اجل الوئام	00	03	03
الحركة الوطنية للأمل	00	02	02

اما عدد النواب الذين غيروا انتماءاتهم خلال العهدة التشريعية : 2012 – 2017 الى غاية 01 جانفي 2016 فقد بلغ عددهم 48 نائبا موزعين حسب الجدول التالي الذي يبين اهم الاحزاب التي خسرت من عملية التجوال السياسي خلال هذه العهدة :[37]

الانتماء الاصلي	العدد	الانتماء الجديد
تكتل الجزائر الخضراء	08	06 بدون انتماء(تاج) 02 بدون انتماء
الجبهة الوطنية الجزائرية	05	بدون انتماء
حزب العمال	04	02 جبهة التحرير الوطني 02 بدون انتماء
جبهة التغيير	04	دون انتماء
الاحرار	04	جبهة التحرير الوطني
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	04	2 تاج 01 جبهة التحرير الوطني 01 التجمع الوطني الديمقراطي
الفجر الجديد	02	دون انتماء
الجبهة الوطنية للعدالة والتنمية	02	01 جبهة التحرير الوطني 01 تاج
التحالف الوطني الجمهوري	02	بدون النتماء
التجمع الوطني الجمهوري	02	بدون انتماء
جبهة القوى الاشتراكية	02	01 جبهة المستقبل 01 بدون انتماء
التجمع الجزائري	01	بدون انتماء

حركة الوطنيين الاحرار	01	بدون انتماء
حزب الشباب	01	بدون انتماء
حزب الكرامة	01	جبهة التحرير الوطني
الحركة الشعبية الجزائرية	01	بدون انتماء
الحركة الوطنية للامل	01	بدون انتماء
اتحاد القوى الديمقراطية الاجتماعية	01	بدون انتماء
حزب النور الجزائري	01	جبهة التحرير الوطني
الجبهة الوطنية الديمقراطية	01	جبهة التحرير الوطني

اما اهم الاحزاب التي استفادت من عملية التجوال السياسي خلال العهدة 2012 – 2017 الى غاية 01 جانفي 2016 فهي :[38]

الحزب	عدد الانتقالات الى الحزب (+)	عدد الانتقالات من الحزب (-)	الزيادة في عدد نواب الحزب
جبهة التحرير الوطني	11	00	11
تاج	11	00	11
التجمع الوطني الديمقراطي	01	00	01
جبهة المستقبل	01	00	01
النواب الذين انسحبوا من احزابهم وفضلوا عدم الانتماء الى أي حزب	24	00	24

اما في المغرب فقد تفاقمت الظاهرةمنذ التجربة البرلمانية السادسة 1997 – 2000 عندما بلغ عدد الانتقالات 102 انتقالا حيث لم تعد تشكل خطرا على الاحزاب السياسية فحسب بل على مصداقية المؤسسة التشريعية واستقرارها وتوازن السلطات وشرعية النظام بصفة عامة ، ،وهذا ما نستشفه من خطاب الملك " الحسن الثاني " في افتتاحه للدورة البرلمانية الاولى في اكتوبر 1997عندما قال : " ...ارجو منكم بإلحاح حضرات النواب والمستشارين بعدما يتم انتخاب رئيسي ومكتبي المجلسين ان لا تنتقلوا من فريق الى فريق ومن مجموعة الى مجموعة ، فاذا كان حق التنقل حقا مضمونا بالدستور ، فمثل هذا العمل بين الفرق البرلمانية من شانه ان يشتت عاجلا او قريبا كيانات الاحزاب السياسية الموجودة في البرلمان كيفما كانت وكيفما سميت . ولا اخطر على الديمقراطية من الافراط في الديمقراطية " [39]

ففي هذه الولاية التشريعية السادسة مثلا ارتفع عدد نواب التجمع الوطني للأحرار من 41 نائبا الى 51 نائبا خلال سنة واحدة فقط (بعد الانتخابات التشريعية 1997 الى 1998) ، مما تسبب في احداث تغيير على تركيبة الفرق والاحزاب في مجلس النواب وما ينجر عنه من اعادة توزيع لموازين القوى ، حيث تقدم التجمع الوطني للأحرار من المرتبة الثالثة الى المرتبة الثانية بعد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، في مقابل تراجع حزب الاتحاد الدستوري من المرتبة الثانية الى المرتبة الثالثة ، كما تمكنت بعض الفرق البرلمانية من بلوغ النصاب الذي مكنها من تشكيل فرق برلمانية بعد ان كان عدد المقاعد التي حصلت عليها عبر صناديق الاقتراع لا يسمح لها بذلك مثل الحزب الوطني الديمقراطي ، جبهة القوى الديمقراطية ، حزب العدالة والتنمية ، حزب التقدم والاشتراكية.

ووصل الامر ببعض البرلمانيين الى تغيير انتماءاتهم عدة مرات ، فاحد النواب انتخب باسم التجمع الوطني للأحرار وغير لونه السياسي ثلاث مرات وفرقه البرلمانية ست مرات وغادر الاتحاد الدستوري ثم عاد اليه مرة واحدة ، وغير عضو اخر فريقه ست مرات وتنقل بين ثلاثة احزاب ، بينما استبدل اخرون فرقهم اربع مرات واحزابهم ثلاث مرات .[40]

والجدول التالي يبين حركة البرلمانيين في مجلس النواب المغربي خلال الفترة النيابية 1997 – 2002 .[41]

الفريق او الهياة السياسية	عدد الانتقالات من الفريق او الهياة السياسية (-)	عدد الانتقالات من الفريق او الهياة السياسية (+)
الفريق الاشتراكي	6-	5+
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	3-	6+
فريق التجمع الوطني للاحرار	7-	11+
فريق الاصالة المغربية والعدالة الاجتماعية	6-	2+
فريق الحركة الوطنية الشعبية	00	2+
فريق الاتحاد الدستوري	16-	2+
الفريق الديمقراطي	7-	7+
فريق التجديد والتقدم	4-	5+
منظمة العمل الديمقراطي الشعبي	00	00
فريق جبهة القوى الديمقراطية	5-	4+
فريق العدالة والتنمية	00	5+
لا منتمون	5-	14+

اما الولاية التشريعية السابعة 2002 2007 فعرفت السنة الاولى فقط من 27 سبتمبر 2002 الى اكتوبر 2003 تغيير 100 برلماني لانتمائهم السياسي في اقل من سنة منهم 44 نائبا و 56 مستشارا .

فالجلسة المنعقدة بتاريخ 8 نوفمبر 2002 مثلا شهدت رقما قياسيا في ما يتعلق بتغيير الانتماء .فبعد ان رفع الرئيس الجلسة قصد التعرف على الفرق المكونة للمجلس والاجتماع الى رؤسائها من اجل التنسيق وتحديد اعضاء المكتب . عاد بعد استئناف الاشغال ليفيد انه بعد مغادرة الجلسة وصلته سبع لوائح تتعلق بالفرق ، الا انه قبيل استئناف الاشغال بدقائق وصلته لائحة ثامنة من احد مسؤولي الاتحاد الديمقراطي تضم 20 عضوا ليصبح عدد الفرق ثمانية بدلا من سبعة .

اثارت هذه الحادثة شبهات كبيرة تتنافى والاخلاق السياسية ولا تمت للمسؤولية بصلة مما جعل وزير العدل يصرح بانه من المؤلم ان يكون في البرلمان بيع وشراء وانتقال من فريق الى اخر بمقابل او طلبا لامتيازات معينة معلنا في جلسة الاسئلة الشفوية يوم 11 نوفمبر 2003 ان النيابة العامة حركت البحث في حق البرلمانيين الذين غيروا انتماءاتهم السياسية بطريقة مشبوهة ، وتقدم بطلب الى رئيس مجلس المستشارين برسالة لتسليمه قائمة بأسماء المستشارين الرحل الا انه تعامل مع الطلب ببرودة .[42]

يبين الجدول التالي حركة البرلمانيين في مجلس النواب المغربي خلال الفترة من سبتمبر 2002 و اكتوبر 2003 .[43]

الفريق او الهيئة السياسية	المقاعد المحصل عليها في الانتخابات (سبتمبر 2002)	عدد المقاعد في اكتوبر 2003
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	50	50
حزب الاستقلال	48	52
التجمع الوطني الاحرار	41	39
الحركة الشعبية + الحركة الوطنية الشعبية	45	47
الاتحاد الدستوري	16	14
الحزب الوطني الديمقراطي	12	8

حزب التقدم والاشتراكية	11	13
جبهة القوى الديمقلراطية	12	9
الحركة الاجتماعية الديمقراطية	7	1
الاتحاد الديمقراطي	10	26
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	6	4
العهد	5	3
حزب القوى المواطنة	2	0
حزب البيئة والتنمية	2	0

وبتتبع ظاهرة التجوال السياسي نجد ان اهم اسبابها هي:

1 . غياب الديمقراطية الحزبية التي تتجلى في عدم اخذ اقتراحات النواب بعين الاعتبار سواء في ما يتعلق باقتراحات القوانين او على مستوى الرقابة بسبب عدم تحمل المسؤولين لمسؤولياتهم ، يقول عضو برلماني من الفريق البرلماني للحركة الشعبية :" ان العمل على دمقرطة الفريق النيابي لم يعد ممكنا بعد كل المحاولات التي تمت في هذا الاطار لان مسار الفريق البرلماني واسلوب ادائه ينهضان على عدم وجود المسؤولين الذين يفترض ان يتحملوا المسؤولية الملقاة على عاتقهم تلك هي الاسباب التي كانت وراء الاستقالة التي قدمها عدد من النواب "

2 . عدم وجود معايير موضوعية لاختيار مرشحي الاحزاب للانتخابات تعتمد على التاريخ النضالي والولاء للحزب ، مما يجعل الرابطة بين الحزب والنواب الذين يمثلونه في البرلمان ضعيفة ومبنية على المصلحة الشخصية ، مما يجعل النائب مستعد لتغيير انتمائه و التموقع حيث تتحقق مصلحته .

3 . سعي الاحزاب من خلال استقطابها للبرلمانيين الرحل لتقوية فرقها البرلمانية من خلال الاحراز على رتبة متقدمة في تصنيف الاحزاب داخل البرلمان للحصول على للحصول على الامتيازات التي يتيحها زيادة عدد النواب للحزب .

4.وبالمقابل فان انتقال النائب من حزب الى اخر تحركه دوافع الحصول على منصب في هياكل البرلمان يمكنه من الاستفادة من تعويضات مالية مغرية عن المنصب .

5 . رغبة الاحزاب القوية في الابقاء على هيمنتها بتبرير الظاهرة والدفاع عنها وعرقلة الجهود الرامية الى الحد منها ففي تصريح لرئيس مجلس المستشارين " مصطفى عكاشة " قال :" ان الطموح شيء طبيعي وشيء مشروع لدى الانسان وهو الذي دفع كل الفرق البرلمانية من دون استثناء من اجل الحصول على اكثر ما يمكن من مناصب المسؤولية داخل الهيكلة الجديدة للمجلس ، فهناك عضوية المكتب ورئاسة اللجنة ، وكل فريق وكل حزب كان طبعا يتمنى ان يكون ممثلا في مجلس المكتب وان يحصل على رئاسة احدى اللجان البرلمانية الستة ، وبما ان عدد اللجان محدود جدا فان الفرق البرلمانية الستة الاولى هي التي لها الحق في رئاسة اللجان ثم هناك اعضاء المكتب الاثني عشر ، وبالتالي كان كل فريق يتصارع مع غيره ليكون ضمن المراتب الخمسة الاولى لشغل منصب نائب الرئيس وهذا في حد ذاته شيء طبيعي ، بل ان غير الطبيعي هو ان لا تقع صراعات وهي امر مشروع تسبب بطبيعة الحال في انتقال عدد من البرلمانيين من فريق الى فريق اخر ".[44]

6 . عدم قناعة بعض النواب باختيارات الحزب خصوصا عندما يتعلق الامر بالموقف من النظام والتحول الى المعارضة مثلما حدث في العهدة 2012 – 2017 عندما انشق ثمانية نواب عن تجمع الجزائر الخضراء واغلبهم من حركة مجتمع السلم واسسوا حزبا جديدا يتمثل في " تجمع امل الجزائر" برئاسة " عمار غول " الذي كان وزيرا في الحكومات السابقة ممثلا لحركة مجتمع السلم عندما كانت احد اطراف التحالف الرئاسي الى جانب " جبهة التحرير الوطني " والتجمع الوطني الديمقراطي بعد انسحاب الحركة من التحالف واختيارها التموقع مع المعارضة ،

مما سمح لعمار غول المحافظة على عضوية الجهاز التنفيذي والدخول في صف الموالاة المؤيدة والمدافعة على برنامج رئيس الجمهورية .

ويعتبر حزب العمال بقيادة لويزة حنون اكثر عرضة لهجرة نوابه مما يفسر سعيه الدؤوب لتجريم الظاهرة ودسترتها فقد عرفت الكتلة البرلمانية للحزب نزيفا كبير بحيث غادرها 15 نائبا خلال العهدة البرلمانية 2007 – 2012 مما جعله يفقد مواقعه في هياكل الحزب المبنية على قاعدة التمثيل النسبي .[45]

كما عرف نفس المصير خلال العهدة 2012 – 2017 مباشرة بعد موقفه المتشدد والمعارض بقوة خلال جلسة التصويت على قانون المالية لسنة 2015 ، وتشكيل الحزب لما سمي بمجموعة 19 التي تضم مجموعة من الشخصيات الوطنية ، ودخول "لويزة حنون " رئيسة الحزب على خط الصراع الدائر في هرم السلطة ودفاعها المستميت عن " الجنرال "محمد مدين" المدعو "توفيق " تدخل في هذا الاطار حيث انشقت مجموعة من نواب الحزب في المجلس الشعبي الوطني وقاموا بحركة تصحيحية تطالب بتنحية لويزة حنون من رئاسة الحزب .

7 . في كثير من الاحيان لا يتم اختيار بعض المناضلين ضمن القوائم الانتخابية لأحزابهم نظرا لشدة التنافس واعتماد معايير لا تخدمهم خصوصا في الاحزاب الكبرى مما يضطرهم للبحث عن احزاب صغيرة يترشحون باسمها ، وعند وصولهم الى البرلمان يقومون بهجرة معاكسة حيث ينشقون عنها ويعودون الى احزابهم الاصلية .

انعكاسات ظاهرة التجوال السياسي :تتجلى اهم انعكاسات الظاهرة في ما يلي :

1 . يؤثر التجوال السياسي بشكل كبير على تماسك الاحزاب السياسية لان فتح المجال امام البرلمانيين يجعلهم متحررين من أي التزام مع احزابهم ويفسح لهم مجال تغيير انتمائهم لأتفه الاسباب .

2 . التجوال احد اهم الوسائل التي تمتلكها السلطة للتأثير على الاحزاب السياسية والضغط عليها والحد من تأثيرها وخاصة عند اتخاذ مواقف تعارضها بخلق حركات انشقاق داخلها والتحريض على انشاء ما يسمى بالحركات التصحيحية داخلها مستعملة كل الوسائل وخاصة الاغراء .

3 . اهتزاز ثقة المواطن في الاحزاب السياسية لانه في كثير من الاحيان يربط علاقته بالاحزاب السياسية بعلاقته بأشخاص يمثلونها ، مما يجعل رابطة المواطن بالأشخاص تتقوى في مقابل ارتباطه بالتنظيمات الحزبية التي تصبح في نظرة مجرد مطية للوصول الى البرلمان يستغني عليها النائب متى حقق اغراضه .

4 . يترتب على التجوال السياسي اختلالات خطيرة على مستوى موازين القوى في البرلمان باعتبارعدد النواب المنتمين للحزب او الكتلة هو المعيار المؤسسي لتشكيل الهياكل البرلمانية حيث تعتمد الانظمة الداخلية للمجالس النيابية في الجزائر و المغرب على تمثيل مختلف الكتل البرلمانية في اجهزة المجالس وفقا لنسبة عدد اعضائها فيها.

فبعض الفرق يكون لها العدد الكافي لتشكيل كتل داخل المجلس في بداية العهدة ولكن هجرة بعض اعضائها يفقدها الحق في تشكيل هذه الكتلة وما يترتب عن ذلك من فقدانه حقها في التمثيل في هياكل المجلس حيث ان العدد المطلوب في المجالس لتشكيل الكتل هو :

المجلس الشعبي الوطني : 10

مجلس الامة:10

مجلس النواب : 20

مجلس المستشارين : 20

5. التأثير على الأحزاب ماديا لان الاحزاب السياسية تستفيد من مساعدات مالية تتناسب مع تمثيلها في البرلمان .

6. التغير المستمر في تعداد النواب الممثلين لكل حزب يتسبب في اختلال ميزان القوة بين الموالاة والمعارضة ، مما يؤدي الى تخوف احزاب الاقلية من أي موقف معارض وناقد لمشاريع الحكومة وعزوفها عن ممارسة الرقابة الفعالة

على اعمالها لان تغيير نائب واحد لانتمائه قد يفقدها حجمها السابق وبالتالي يضعفها عدديا الذي يحول دون تحقق النصاب المطلوب لاستعمال تلك الاليات في مقابل احزاب الموالاة.

6 .ظاهرة التجوال السياسي تفقد الانتخابات قيمتها ولا يكون لها اي معنى لان الفرق البرلمانية تعتبر تجسيدا للخريطة السياسية التي افرزتها الانتخابات التشريعية ، وعندما يتم انتقال النواب بين الاحزاب فان ذلك يؤدي الى المساس باختيارات الناخبين وبالتالي تقويض العملية الانتخابية التي تعتبر احد اهم اليات تجسيد الممارسة الديمقراطية ، وابرز نتائجه عزوف المواطنين عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

7 . عدم التحكم في المعيار العددي للأحزاب الممثلة في البرلمان يؤدي الى عدم الاستقرار الحكومي لان بقاء الحكومة مرهون بالثقة التي تؤمنها لها الاغلبية المساندة لها في مقابل احزاب المعارضة البرلمانية التي تنتقد اداءها الحكومة وتراقبها وفقا للآليات المتاحة وتسعى للإطاحة بها .

وامام المطالب المستمرة للأحزاب وخاصة التي تضررت اكثر من الظاهرة ، عرف البلدان سلسلة من القوانين التي تهدف الى منع التجوال السياسي .

ففي المغرب وبعد استفحال الظاهرة في العهدتين السادسة والسابعة ، كانت البداية بالقانون 04 -36 المتعلق بالأحزاب السياسية ، حيث نصت المادة الرابعة منه على ما يلي : " للمغاربة ذكورا وإناثا البالغين سن الرشد أن ينخرطوا بكل حرية في أي حزب سياسي مؤسس بصفة قانونية ، غير أنه لا يمكن لشخص، يتوفر على انتداب انتخابي ساري المفعول في إحدى غرفتي البرلمان تم انتخابه فيها بتزكية من حزب سياسي قائم، أن ينخرط في حزب سياسي آخر إلا بعد انتهاء مدة انتدابه او في تاريخ المرسوم المحدد ، حسب الحالة لتاريخ الانتخابات التشريعية العامة الخاصة بمجلس النواب او بمجلس المستشارين بالنسبة لاعضاء البرلمان المؤهلين للترشح لهذه الانتخابات".[46]

ولتجسيد ما ورد في دستور 2011 صدرت قوانين تنظيمية من بينها القانون التنظيمي 11 . 29 المتعلق بالأحزاب السياسية على منع التجوال السياسي حيث جاء في المادة 20 :" لا يمكن لعضو في احد مجلسي البرلمان او في مجالس الجماعات الترابية او في الغرف المهنية التخلي عن الانتماء للحزب السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، تحت طائلة تجريده من عضويته في المجالس او الغرف المذكورة"

ولضمان الالتزام بعم التجوال السياسي شدد القانون على ان خرق هذه المقتضيات يعرض صاحبها سواء كان مرشحا أو حزبا الى غرامة تتراوح بين 20.000 و100.000 درهم ، حيث جاء في المادة 66: " يعاقب بغرامة من 20.000 الى 100.000 درهم الشخص الذي ينخرط في حزب سياسي دون مراعاة احكام المواد 20 ، 21 ، 23 من هذا القانون التنظيمي ، وكذا الحزب الذي يقبل عن عمد انخراط اشخاص خلافا لاحكام المواد المذكورة ".[47]

اما في الجزائر فان من اهم ما جاء في التعديل الدستوري 2016 معالجة ظاهرة التجوال السياسي حيث جاء في المادة 100مكرر منه "يجرد المنتخب في المجلس الشعبي الوطني او مجلس الامة المنتمي الى حزب سياسي الذي يغير طوعا الانتماء الذي انتخب على اساسه من عهدته الانتخابية بقوة القانون ".

كما نصت على ان " يحتفظ النائب الذي استقال من حزبه او ابعد منه بصفته نائب غير منتم " .[48]

الخاتمة:

ان الاختلاف في الرؤى والأفكار وتشكل تيارات مختلفة تحترم مبادئ الحزب وتحرس على تماسكه ووحدته في ظل حزب ديمقراطي يعترف بوجودها ويضمن لها الحرية التامة لطرح اراء معارضة للقيادة والدفاع عنها والسعي الى تبنيها ، تعتبر ظاهرة صحية ومصدر قوة للحزب .إلا ان تحولها الى صراع تكون نتيجته الانقسام والتشتت يعتبر من اخطر الامراض التي تصيب الحزب وتؤدي الى ضعفه وتؤثر عل مكانته ودوره في الساحة السياسية .

وقد عرفت الاحزاب السياسية في الجزائر والمغرب ظاهرة الانشقاقات حتى اصبحت احدى مميزاتها الاساسية ، فمجرد الاختلاف حول موقف من السلطة او ترتيب قائمة انتخابية او عدم الرضى على تصرفات احد القياديين فد يؤدي الى انشطار الحزب ، خصوصا في ظل غياب الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب التي جاءت نتيجة ترسبات تاريخية وثقافية وتتجلى في اختلالات تنظيمية لا تتيح الفرصة للمناضلين في كل المستويات للمشاركة في صناعة القرار والترشح لمختلف مواقع المسؤولية.

ورغم ان الظاهرة معقدة ويستدعي حلها تظافر عدة عوامل مجتمعة ، اهمها وجود بيئة ملائمة يميزها وجود نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بأهمية الاحزاب والدور الذي تضطلع به في مجال الممارسة الديمقراطية وضمان استقرار واستمرار المؤسسات وترسيخ مبادئ التداول السلمي على السلطة ، حيث لا يمكن الحديث عن احزاب مستقرة ومتماسكة في ظل انظمة تخشى على وجودها من تكريس المبادئ الديمقراطية و ضمان تام للحريات الفردية والجماعية ، الا اننا انطلاقا من دراستنا لهذه الظاهرة التي اثرت سلبا على اداء الاحزاب السياسية في الجزائر والمغرب نقترح مجموعة من الاجراءات التي يمكنها ان تقلل من حدة الظاهرة في البلدين اهمها :

ان تضبط القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية بشكل مفصل ودقيق القواعد التي تحكم نشاطها واليات ضمان تطبيقها ، وتشترط تضمينها في القانون الاساسي والنظام الداخلي واعطائها الطابع الالزامي .

توزيع الاختصاصات بين مختلف المستويات التنظيمية وضمان مشاركة المراكز والوحدات الاقليمية والجهوية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحزب من خلال الوثائق الرسمية للحزب ، .

التجديد الدوري للنخب والتداول على السلطة في كافة المواقع والمستويات من خلال انتخابات دورية وتنافسية تعبر عن اختيارات القواعد .

ان تكون طريقة اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات ديمقراطية ووفق معايير مضبوطة وشفافة تعتمد على الاقدمية النضالية في الحزب والعلاقات المجتمعية والكفاءة والمؤهلات الشخصية والعلمية التي تتوافق مع المسؤوليات الانتخابية ، مع تحديد الهيئات الحزبية المختصة بذلك وضمان حق الطعن لتدارك الاخطاء والتجاوزات التي قد تحدث .

انتظام انعقاد المؤتمر ، وتمثيل مندوبي المستوى القاعدي لهذا المستوى عن طريق انتخابات حرة ، وضمان مشاركتهم في اشغال المؤتمر بجدية و مساهمتهم في اختيار ممثلي المستوى القيادي .

السماح بتعدد التيارات والأطياف داخل الحزب وإعطائها حرية التعبير وتأطيرها بشكل معترف به داخليا ومعالجة اسباب الانشقاقات والتشتت مما يحول دون تحول الخلافات الى مصدر لتشكيل اجنحة تؤدي الى الانقسام والتفتت.

. تعزيز دور المحاكم الحزبية وضمان حيادها وعملها بكل حرية وشفافية للفصل في الخلافات داخل الحزب .

. تعزيز الدور الرقابي للأعضاء على قرارات ومواقف و انشطة الحزب ومصادر التمويل و الانفاق بكل حرية ، وشفافية حصولهم على المعلومات.

. منع وتجريم التجوال السياسي بإصدار نصوص قانونية واضحة وصارمة ، و انزال اشد العقوبات بكل من يمارسها او يشجعها او يساهم فيها في الجزائر على غرار ما هو معمول به في المغرب .

. تغيير النظام الانتخابي بحيث لا يصبح للترتيب في القوائم الحزبية أي معنى ، وتترك للناخبين حرية الاختيار بين المترشحين مهما كان موقعهم .

الهوامش :

1) .سعيد نكاوي ، الظاهرة الحزبية : الاصالة والمعاصرة (تطوان : مطبعة الخليج العربي ، 2009) ، ص .54.

2) . عبد القادر مشري، الاحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية (الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2010)، ص ص . 29 32 .

3) . ناجي عبد النور ، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية في الجزائر (الجزائر : دار الكتاب الحديث ، 2010) ، ص . 154

4) . سعيد نكاوي ، المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق (الرباط : دار نشر المعرفة ، 2003) ، ص . 46 .

5) . المرجع نفسه ، ص ص . 142 - 149 .

6) . ناجي عبد النور ،مرجع سابق ، ص . 150 .

7) . المرجع نفسه ، ص . 149 .

8) . سعيد نكاوي ، المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق ، مرجع سابق ، ص . 44 .

9) . عبد القادر مشري ، مرجع سابق ، ص . 329

10) بوحنية قوي ، "الانتخابات البرلمانية الجزائرية لعام 2007 : مقاربة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية ،" في علي خليفة الكواري (محررا) الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،) ص 349 .

11) . المرجع نفسه ، ص 351 .

12) احمد بوز ، "الاحزاب المغربية ورهان الانتقال نحو الديمقراطية ،" المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية ، ع .1 (خريف ، شتاء 2010 – 2011) ، ص . 43 – 44 .

13) Hassan Bentaleb ,le projet sur les partis politiques au Maroc ; mémoire de master en sciences politiques ,département des sciences politiques, université Montpelier 1 ,2005 ; p . 19.

14) . بوحنية قوي ، "دينامية الحراك الحزبي في الدولة المغاربية دراسة في عجز اداء الاحزاب في الجزائر ، " دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي " الانماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي " 2010 ، ص ص . 115 – 116 .

15) . محمد مسلم ، بلعياط يكشف للشروق : منتخبون خانوا الافلان وباعوا اصواتهم للارندي ، الشروق ، ع . 3881 (31 ديسمبر 2012) ، ص . 3 .

16) . سفيان . ع ، سياسيون ونتائج الانتخابات يؤكدون : الحزب العتيد باليزي تعرض لخيانة منتخبيه ، الشروق ، ع . 3884 (03 جانفي 2013) ، ص . 8 .

17) . في التنظيمات التابعة الاحزاب المغربية : الشبيبة الاتحادية و القطاع النسائي الاتحادي والفدرالية الديمقراطية للشغل بالنسبة للاتحاد الاشتراكي ،الشبيبة الاستقلالية و منظمة المراة الاستقلالية والاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالنسبة لحزب الاستقلال .. للمزيد انظر : احمد بوز، مرجع سابق ، ص . 42.

18) . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي 12 / 04 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالاحزاب السياسية .

19) .ناجي عبد النور ،مرجع سابق ، ص . 148

20) . الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الامر رقم 97 – 09 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالاحزاب السياسية

21) . الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الامر رقم 12 - 04 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية .

22) . المملكة المغربية، قانون 04 – 36 المتعلق بالأحزاب السياسية.

23) . المملكة المغربية ،قانون 11 29 المتعلق بالأحزاب السياسية .

24) . احمد بوز ، مرجع سابق ، ص . 45

25) . بلخادم : خرجت مرفوع الراس لأنني كرست الديمقراطية في الحزب ، الشروق ، 01 فيفري 2013 ، ص. 3.
26) . احمد بوز ، مرجع سابق ، ص ص . 47 – 50 .
27) . سعيد نكاوي ، المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق ، مرجع سابق ، ص 45 .
28) . ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص . 49 .
29) . حبيب راشدين ، تحنيط تقنقراطي للنافق من جيل " طاب جنانو " ، الشروق ، 12 جانفي 2013 .ص .19 .
30) . لطيفة بلحاج ، قالت ان السلطة تبحث عن جديد يخدمها في تعديل الدستور : رعب الانقلابات والمؤامرات العلمية يجتاح الاحزاب ، الشروق ، 7 جانفي 2013 ، ص .3
31) . محمد بن هدار ، معارضو امين عام الارندي يلتقون في وهران : سنلجأ الى القوة اذا لم يسلمنا اويحي الحزب ، الخبر 23 ديسمبر 2012 ، ص . 5 .
32) . لطيفة بلحاج ، الطاهر بن بعيبش الامين العام السابق للشروق :اويحي فهم الرسالة ففضل الاستقالة حفاظا على كرامته ، الشروق ، 5 جانفي 2013 .
33) . سعيد نكاوي ، المشهد الحزبي بالمغرب بين التحالف والانشقاق ،
34) مرجع سابق ، ص . 46 .
35) .Benjamin Boumakani ,la prohibition de la « transhumance politique » des parlementaires , étude des cas Africaines, Revue Française de Droit constitutionnel ,N.75 ,2008/3 ,p.499.
36) . جدول من اعداد الباحث بناء على معطيات ادارة المجلس الشعبي الوطني
37) . جدول من اعداد الباحث بناء على معطيات ادارة المجلس الشعبي الوطني
38) . جدول من اعداد الباحث بناء على معطيات ادارة المجلس الشعبي الوطني
39) .جدول من اعداد الباحث بناء على معطيات ادارة المجلس الشعبي الوطني
40) . عثمان الزياني ، السلوك والاداء البرلماني بالمغرب الولاية التشريعية السادسة (1997 – 2002) نموذجا ، الجزء الثاني تجليات السلوك والاداء البرلماني على المستوى العملي (الدار البيضاء : دار الافاق للنشر والتوزيع ، 2011) ، ص ص 233. – 234 .
41) . المرجع نفسه ، ص . 235 .
42) . محمد الغالي ، مرجع سابق ، ص . 406 .
43) . محمد الغالي، التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة في المغرب (1984 – 2002)(مراكش : المطبعة والوراقة الوطنية ، 2006)، ص . 403 .
44) . عثمان الزياني ، مرجع سابق ، ص ص . 241 – 244 .
45) . Sofiane Aitiflis ,APN manœuvre contre le PT, Le S oir d àlgerie , 20 Mai 2009 .
46) .ظهير شريف رقم 1.06.18 صادر في 14 فبراير 2006، بتنفيذ القانون رقم 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية. المادة 4 .
47) . المملكة المغربية ،القانون التنظيمي 11 . 29 المتعلق بالأحزاب السياسية.
48) . الجمهورية الجزائرية ، دستور 2016 .